



مركز البحوث  
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

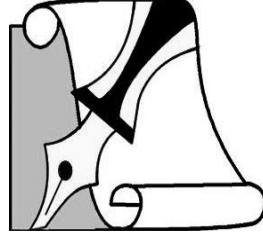
# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)

Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)

[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**باحث للدراسات  
ال فلسطينية وال استراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

يوم القدس هو يوم الأمة في القدس ويوم القدس في وجدان الأمة، وقد أحييت الأمة الإسلامية والشعب الفلسطيني يوم القدس العالمي الذي يصادف يوم الجمعة الأخيرة من شهر رمضان المبارك، تلبية لصدى النداء الذي أطلقتة الإمام الخميني (قدس) عام ١٩٧٩؛ والذي تزامن هذا العام مع الذكرى الخمسون لاحتلال الأقصى ووقوعه في يد العدو الصهيوني الذي جهد طوال سنوات الاحتلال الخمسون على تغيير المعالم الإسلامية للقدس عبر عمليات الاستيطان المبرمج وإصدار القوانين التي تطلق يد الإحتلال في التهجير وهدم منازل المقدسيين، والتصعيد في عمليات حفر الأنفاق، وإطلاق العنان لقطعان المستوطنين الذين فرضوا تقسيماً زمنياً في الأقصى. ويعمل الكيان مع الوقت إلى استكمالته بالتقسيم المكاني، ورغم كل إجراءات العدو بعزل القدس ومنع الدخول إليها من مدن الضفة الغربية؛ إلا أن ذلك لم يمنع ٢٥٠ ألف من التوجه للأقصى وتأدية صلاة الجمعة الأخيرة في المسجد الأقصى.

وكانت سلطات الاحتلال قد فرضت قيوداً على دخول المصلين من الضفة الغربية لمدينة القدس وسمح فقط للرجال الذين تجاوز عمرهم ٤٠ عاماً بالدخول إلى القدس من دون تصريح. في حين أن النساء سمح لهن بالدخول دون تصريح ومن دون تحديد العمر وكذلك للأولاد تحت سن ١٢ سنة، وسط تنديد من مدير عام الأوقاف الإسلامية بتحديد أعمار المصلين من الضفة الغربية للوصول للمسجد الأقصى؛ واعتبر أن الأعداد الكبيرة التي وصلت إلى المسجد الأقصى دليل على تمسك الفلسطينيين بالمسجد الأقصى المبارك وهي رسالة للغير بأن المسجد جزء من عقيدة كل مسلم في أنحاء العالم؛ مشيراً إلى أن وفوداً من جنوب أفريقيا وبريطانيا وفرنسا وأمريكا وحتى من روسيا ومناطق الشيشان وإندونيسيا وماليزيا ومن الأردن شاركت في إحياء العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك في المسجد الأقصى المبارك.

وفي خطوات من شأنها تعقيد المفاوضات؛ وفي أجواء تصاعد فعاليات الانتفاضة بمناسبة شهر رمضان خاصة الأيام العشر الأواخر منه التي تصادف ليالي القدر والجمعة الأخيرة في رمضان كيوم للقدس؛ طرح الوزير تينت مشروع قرار أمام الكنيست يهدف إلى منع التنازل والتفاوض بموضوع القدس دون الحصول على أغلبية الثلثين.

بموازاة ذلك صعدّ المستوطنين من عمليات اقتحام الأقصى يومياً من الصباح حتى الساعة الحادية عشر في ما يبدو أنه فرض تقسيم زمني كمقدمة لتقسيم مكاني؛ لوح به عبر الحديث أن المنطقة في القبة والمسجد واسعة بحيث تتسع لإقامة مصلى لليهود.

وبموازاة ذلك بدأت تظهر إشارات إستئناف تشكيل عصابات للمستوطنين على غرار عصابات تدفيع الثمن؛ وهو ما دفع الحكومة للطلب من الحاخامات المساهمة في خفض اعمال المستوطنين.

واستغل العدو تنفيذ عملية نداء البراق في القدس لاتخاذ عدة قرارات وإجراءات مثل:

- قرار منع دخول الفلسطينيين إلى القدس؛ الأمر الذي دفع القيادات الإسلامية لمطالبة فلسطيني ٤٨ بالتوجه إلى القدس بكثافة للتعويض عن غياب فلسطيني الضفة بسبب المنع؛ وإلغاء تصاريح الزيارات العائلية بمناسبة العيد.

- مشروع قانون سحب هويات منفاذي العمليات من ابناء القدس.

- تكثيف نشر الكاميرات في الضفة الغربية؛ حيث أفيد أن عددها بلغ ١٧٠٠ كاميرا مكشوفة ومخفية؛ تعمل على مدار الساعة؛ وأفيد أن العدو اعتقل ٢٢٠٠ فلسطيني واستدعت ٤٠٠ فلسطيني آخر؛ عبر معلومات وفرتها هذه الكاميرات.

ويتضح من مواقف الائتلاف الحكومي أن القدس ستكون خارج جدول المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية؛ وأن الأمور تتجه إلى بحث الموضوع عبر الحل الإقليمي للقدس الذي ستلعب الأردن الدور الأبرز فيه؛ عبر تأمين ممر للمصلين نحو المسجد الأقصى؛ بعد أن تكون قد هودت أغلب مساحة الحرم القدسي؛ كمحطة على طريق تهويد الحرم القدسي مع الوقت. وهو ما يبقي القدس عنوان للمواجهة المتواصلة مع العدو والتصدي لمخططاته.

هذا في الوقت الذي يتصاعد فيه الاستيطان؛ فقد سجل ارتفاع ملحوظ في عمليات الاستيطان بالتزامن مع التحركات الهادفة إلى إطلاق مسار المفاوضات مجددا برعاية إدارة الرئيس الامريكي ترامب؛ وفي هذا الإطار اقترح المستوطنون بناء ٦٧ الف وحدة استيطانية جديدة في الضفة تحت مبررات حل مشكلة السكن في منطقة المركز "غوش دان" وسط الكيان.

وأعدت الخطة من قبل رئيس مجلس المستوطنات في الضفة "شيل ايدر" ورئيس مجلس مستوطنات منطقة نابلس "يوسي دغان"، وجرى عرضها وبحثها مع وزير الإسكان الاسرائيلي "يؤاف جلانت"، وعرضت أمام لجنة الداخلية التابعة للكنيست؛ وذلك في أجواء الاحتفالات بمرور ٥٠ عاما على حرب عام ٦٧ والتي رعتها الكنيست الاسرائيلي؛ وتهدف إلى استيعاب ٣٤٠ الف مستوطن جديد، وتقام في المناطق الغربية من الضفة الغربية.

ويشار إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ ٣٨٠ ألفاً، وأن أكثر من ٤٤% منهم يسكنون في مستوطنات تقع خارج الكتل الاستيطانية؛ إضافة إلى حوالي ٢١٠ آلاف تعداد المستوطنين في القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧.

ويطمح قادة الاستيطان للوصول بعدد المستوطنين إلى مليون مستوطن، باعتبار أن الوصول إلى هذا الهدف الاستيطاني؛ سيمنع رسم خارطة تظهر فيها دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وحتى بالوضع الحالي، بوجود ١٦٨٥٠٠ مستوطن في المستوطنات خارج الكتل، سيكون من الصعب على أي حكومة إسرائيلية إخلاء هذا العدد المستوطنين.

من جهته قال مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف في تقريره لمجلس الأمن حول تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ الصادر أواخر ٢٠١٦؛ الداعي لوقف الاستيطان أن "سياسة الاستمرار في البناء الاستيطاني غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتعارض مع القرار ٢٣٣٤"؛ وأضاف "العدد الكبير من الأنشطة المتعلقة بالاستيطان التي تم توثيقها خلال هذه الفترة يقوض فرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للاستمرار في إطار حل الدولتين".

### جهود احياء مسار المفاوضات

في إطار مواصلة إدارة الرئيس ترامب العمل لإطلاق المفاوضات مجدداً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ أجرى صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، جاريد كوشنر، ومبعوث ترامب لعملية السلام جيسون غرينبلات، مباحثات مع الجانبين؛ ركزت على الضفة الغربية والقدس؛ مستثنية في المرحلة الأولى قطاع غزة؛ على أن يجري تناول أوضاع غزة في المراحل الأخيرة لقضايا الحل النهائي، ولفتت بعض المصادر إلى أن غزة أحد العراقيل أمام التوصل للحل النهائي.

وخلال الاجتماع بالرئيس عباس عرض المبعوث الأمريكي في البداية المطالب الإسرائيلي بما فيها مسألة وقف رواتب الشهداء والأسرى؛ الأمر الذي أثار على ما يبدو الرئيس عباس الذي اعتبر ذلك انحياز لإسرائيل وشروطها؛ رافضا مطلب وقف السلطة لرواتب عائلات الشهداء والأسرى؛ وعملياً وقف مخصصات الأسرى والشهداء باعتبار ذلك دعماً وتشجيعاً للإرهاب والعنف؛ لا تقدر القيادة الفلسطينية على تليبيتها وهي وصفة لفقدان ما تبقى من دعم أو احترام شعبي.

وحمل الموفدين معهم أسئلة محددة إلى المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين لإطلاق مفاوضات سلام "مثمرة" تشمل قضية الاستيطان (أثناء التفاوض) ووقف ما أسماه بـ "التحريض الفلسطيني" (بما فيه وقف رواتب الأسرى والشهداء وتغيير المناهج الدراسية)؛ وتعزيز التنسيق الأمني؛ ووضع القدس؛ ورؤية الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لأمن الأغوار، والمعابر التي تقبل إسرائيل باتخاذها لتخفيف معاناة الفلسطينيين في التنقل، وقدرة وصولهم (الفلسطينيين) إلى المنطقة "ج" من أجل البناء والاستثمار". إلى جانب معرفة موقف واضح من الطرفين من قضايا الخلاف، وهي الحدود، الأمن، اللاجئين، القدس والمستوطنات، وذلك بغرض تقليص الهوة وتعيين الثغرات من أجل اتخاذ القرار حيال وثيقة المبادئ التي ستكون الأساس لإطلاق المفاوضات مجدداً؛ على مستوى القمة تشمل الرئيس ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو والرئيس الفلسطيني عباس في الولايات المتحدة، ربما في منتجع الرئيس (ترامب) في شارلوتسفيل، بولاية فرجينيا (١١٠ ميل خارج واشنطن)".

ومن جهة أخرى أكد مصدر سياسي إسرائيلي استعداد السعودية لتطبيع العلاقات بشكل كامل مع دولة الاحتلال، في حال وافقت الأخيرة على قيام دولة فلسطينية على حدود ٦٧. وأنها أرادت ضمان هذا الشرط مقابل التطبيع، وأنها طلبت وعداً وضماناً إسرائيلياً بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران، لكن ليس عليها الانسحاب فوراً، بل يمكن فعل هذا بالمستقبل، بحسب الاتفاق الذي يتم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

مع الإشارة إلى أن اتصالات ومباحثات حثيثة تجري بين السعودية وإسرائيل لتطبيع العلاقات بينهما؛ وأن التطبيع الاقتصادي سيبدأ قريباً بخطوات صغيرة مثل منح المصانع ورجال الأعمال الإسرائيليين حرية العمل العلني في منطقة الخليج أو السماح لطائرات شركة "العال" بالتحليق في المجال الجوي السعودي .

بينما حذر تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، من السقوط في المصيدة، والوقوع ضحية ألاعيب ومناورات رئيس حكومة العدو نتنياهو؛ الذي يعطي الجزء الأكبر من اللقاءات لقضية التحريض على العنف ووقف رواتب الأسرى الفلسطينيين قبل الحديث عن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين؛ للتهرب من الغوص في أساس المشكلة، فهو يشغل العالم منذ سنوات بما يسمى يهودية الدولة،

ومنذ شهور برواتب شهداء وجرحى وأسرى فلسطين ومنذ أسابيع بتفكيك وكالة الغوث، ويجد في كل ذلك تشجيعاً من إدارة أمريكية، هي الأكثر إسرائيلية بين جميع الإدارات السابقة

وكشفت صحيفة "جيروزايم بوست" عن تفاصيل ما يعرف بـ "مبادرة السلام الإسرائيلية"، التي سبق أن بدأت ملامحها تظهر في تصريحات لأعضاء حكومة العدو؛ وهي تهدف إلى تحقيق حل شامل ومتعدد الأطراف للنزاع العربي- الإسرائيلي بدلا من حل ثنائي للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي؛ وقالت الصحيفة أن "هذه المبادرة ستحمل العرب بدلا من إسرائيل، المسؤولية عن تسوية النزاع والالتزام بقبول حل الوسط، كما أنها ستعفي إسرائيل من المسؤولية عن استمرار النزاع، والعمل للتأثير على الوسيط الأمريكي لتجنب تعرض تل أبيب للضغوط، وتوجيه هذه الضغوط بدلا من ذلك إلى القاهرة والرياض ورام الله وغزة".

ورأت أن مبادرة السلام الإسرائيلية تهدف إلى "وضع حد للنزاع واستعادة الاستقرار في الشرق الأوسط وضمان بقاء الأنظمة العربية المهددة". وتتلخص المبادرة ب:

- تشكيل كيان فلسطيني مستقر ومزدهر "يتم تأمينه" عبر "التزامات دولية" وعن طريق تشكيل "اتحاد كونفدرالي مع مصر والأردن"

- اعتراف العرب بدولة إسرائيل و"دولة الشعب الإسرائيلي التي ستكون القدس عاصمتها"

- ضمان "الأغلبية اليهودية الثابتة" عن طريق "الانفصال الديموغرافي" عن الفلسطينيين مع فرض السيادة الإسرائيلية على جزء كبير من أراضي الضفة الغربية

- تجنيس اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي يقيمون فيها بفضل دعم دولي شامل

- حل حزب الله واستعادة استقرار لبنان

- محاربة "نفوذ إيران المزعزع في المنطقة ووضع حد لمشروعها النووي"

- والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان في حل مستقبلي مع سوريا

وجوهر المبادرة كيان فلسطيني هزيل، عبارة عن "كنتونات" و "جيتوهات" مغلقة تحت سيادة الاحتلال أي مشروع ننتياهو لما يسمى بالسلام الاقتصادي، بتأييد وشرعنة الاحتلال مقابل تحسين شروط ظروف و حياة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وبتنفيذ صناديق عربية ودولية، مفاوضة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني برشاوي ومشاريع اقتصادية، كيان فلسطيني مسخ يقع على فائض الأرض الفلسطينية الزائدة عن حاجة الأمن الإسرائيلي وإطار اقتصادي فلسطيني - إسرائيلي - أردني أو كونفدرالية فلسطينية - مصرية لقطاع غزة واخرى فلسطينية - أردنية لما يتبقى من الضفة الغربية، التقاسم الوظيفي.

ومع ذلك لحد الآن الإدارة الأميركية لم تحدد مرجعيات العملية السياسية وأهدافها فالصفقة التي يريد ترامب طرحها لا أحد حتى اللحظة يعرف مكوناتها؛ لكن سلوك الإدارة الامريكية يشير فقط إلى تبني المطالب الإسرائيلية؛ ورغبة في رؤية تنازلات فلسطينية جوهرية حتى قبل البدء بالخطوة الأولى نحو التسوية وقبل اتضاح معالم صفقة ترامب، ففي اللقاء الأخير بين الرئيس أبو مازن ومبعوثي ترامب كان هناك طلب أميركي بتقديم موقف فلسطيني جديد غير الموقف الذي تكررته القيادة في كل لقاء وهو موقف يستند إلى مرجعيات العملية السياسية وخاصة قرارات مجلس الأمن الدولي والمبادرة العربية للسلام وأرشيف المفاوضات مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ التوقيع على اتفاق أوسلو.

الفلسطينيون قدموا تنازلات في كل ملفات التسوية للوصول إلى اتفاق مقبول على كل الأطراف وما عاد بإمكانهم تقديم المزيد فقد وصلوا إلى الخط الأحمر الحقيقي الذي لا يستطيع أحد تجاوزه؛ وعلى ما يبدو أن الأمور إذا استمرت هكذا فالتفاوض الذي ساد في الأشهر الأولى بعد فوز ترامب برئاسة الولايات المتحدة يتلاشى تدريجياً بعد اتضاح مدى تبني المواقف الإسرائيلية في قضايا جوهرية كالاستيطان وقضايا أخرى تفصيلية. وربما يسود التشاؤم حيال فرص التسوية بصورة عامة إذا بقي الموقف الأميركي على حاله من مطالبة الفلسطينيين بتقديم تنازلات مبدئية بدون مقابل إكراماً لنوايا غير واضحة. وربما تكون الصفقة الأميركية أسوأ من كل التوقعات في ضوء المؤشرات الحالية. والسؤال هنا هل تستطيع القيادة والرئيس أبو مازن تلبية مطالب واشنطن دون مقابل، وهل ما يجري في قطاع غزة والتحالفات الجديدة يعزز موقف القيادة أم يضعفها، وهل الإدارة الأميركية بعيدة عما يجري؟.

ربما نكون أمام مرحلة جديدة يجري فيها إحداث تغيير جوهرية في الوضع الفلسطيني تبدأ بممارسة ضغوط حقيقية وثقيلة على الرئيس أبو مازن وهي قد بدأت فعلاً، تقود إلى محاولات نزع الشرعية عنه



وربما استهدافه شخصياً، وتنتهي بفصل غزة بشكل تام عن الضفة وتدمير ما تبقى من المشروع الذي حملته قيادة فتح ومنظمة التحرير لعقود من الزمن .

من جهته كشف الدكتور أنور عشقي، اللواء السابق في القوات المسلحة السعودية ومدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية أن السعودية ستطبع العلاقات مع إسرائيل إذا قبلت الثانية بالمبادرة العربية وأنه بعد التطبيع ستكون العلاقة بين السعودية وإسرائيل بحسب المصالح المشتركة. في لقاء حصري مع موقع "دوتشية فيليه" العربي قال إن تطبيع العلاقات مع إسرائيل رهين بموافقة الثانية على المبادرة العربية التي طرحت عام ٢٠٠٢ في قمة الدول العربية في بيروت؛ والقاضية بإنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود ١٩٦٧ وعودة اللاجئين وانسحاب من هضبة الجولان المحتلة، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع إسرائيل.

وقال إن السعودية بعد تسلمها جزيرتي تيران وصنافير عقب إقرار البرلمان المصري لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية ستتعامل مع اتفاقية كامب ديفيد التي لم تعد اتفاقية مصرية - إسرائيلية. وأضاف "بحسب ما أعرف فإن المملكة ستتجه للتطبيع مع إسرائيل بعد تطبيق المبادرة العربية؛ ومبادرة نتيا هو مختلفة عن المبادرة العربية قليلا وتدرس الآن في الولايات المتحدة؛ فإذا وافق عليها الفلسطينيون فالسعودية لن تعترض على ذلك؛ وقال أن الفرق بين المبادرتين أن إسرائيل تقبل بدولة فلسطينية على أساس اتحاد كوندراي وبضمان من الأردن ومن مصر. والنقطة الثانية أن يترك أمر القدس إلى النهاية؛ وإسرائيل حالياً تريد فقط من المبادرة التي طرحتها أن يكون الحل شاملاً مع الدول العربية والفلسطينيين".

وأضاف "وبعد عملية السلام والتطبيع ستكون العلاقة بين السعودية وإسرائيل بحسب المصالح المشتركة وبحسب المعاملة بالمثل" موضحاً أن السعودية تتحالف الولايات المتحدة لأنها أقوى من إسرائيل.

ويبدو أن التوجّه الصهيوني هو الذي سيشق طريقه للتنفيذ في ظل إدارة أمريكية أكثر التصاقاً بالموقف الإسرائيلي؛ حيث ستسير المفاوضات على مسارين عربي إسرائيلي؛ وفلسطيني إسرائيلي. المسار الأول سيصل إلى التطبيع ويتحقق هدف العدو؛ والمسار الثاني سيبقى يتفاوض إلى ما لا نهاية دون التوصل إلى الحد الأدنى المطلوب فلسطينياً؛ ويعزز ذلك هذا التهالك الرسمي العربي للإنتفاضة على العدو بالتدريج؛ ففي الوقت الذي يجري الحديث عن اشتراط التقدم في المسار الفلسطيني لتتطلق عجلة التطبيع نجد عملياً ان

التطبيع يجري على قدم وساق؛ عدا عن موقف السعودية الذي يريد مجرد وعد بحدود ٦٧؛ وهو مثار اشتباه كبير؛ فالعدو حتى لو تعهد لا يلتزم؛ فهو لم يلتزم باتفاقات اوسلو وهي ادنى بكثير .

عدا عن الغموض الذي يكتنف مضمون الموقف الأمريكي وما هي مخططاته والاتجاه الذي ستسير فيه لتحريك عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؛ وهو مصدر قلق عبر عنه أكثر من عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

والخلاصة أن معالم السياسة الأمريكية القادمة المناهزة لإسرائيل تتلخص في كيان فلسطيني اقل من دولة؛ وكنفدرالية مع الاردن ومصر؛ انتهاء قضية اللاجئين وتوطينهم؛ الاعتراف بيهودية دولة اسرائيل؛ وسلام شامل في المنطقة؛ كل ذلك تحت ضغط وتخويف بالبدل بانتشار التطرف والارهاب والنفوذ الايراني؛ وامكانيات انهيار الانظمة اذا لم تساعد في انتهاء الصراع والتوصل إلى سلام مع اسرائيل.

ومن جهة أخرى أظهر استطلاع للرأي، نشر في صحيفة 'معاريف'، أن اليهود في إسرائيل يؤيدون تسوية إقليمية، وأنه ليس لديهم ثقة بالقيادة الفلسطينية، في حين أن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، يحتل المرتبة الأولى من حيث كونه محط ثقة لليهود.

أجري الاستطلاع من قبل معهد 'الموجة الجديدة' لحركة 'إسرائيل تبادر'، وهي حركة غير حزبية تعمل على الدفع بالمصالح الإسرائيلية المشتركة بين إسرائيل وبين ما يسمى 'الدول العربية المعتدلة'.

بادر إلى إقامة هذه الحركة يوفال رابين، ابن رئيس الحكومة الأسبق يتسحاك رابين، ورجل الأعمال كوبي هوبر مان، ورئيس الشاباتك الأسبق يعكوف بييري، ورئيس أركان الجيش الأسبق المتوفي أمنون ليبكين شاحك، وانضم إليهم آخرون من الأوساط الأمنية والاقتصادية والأكاديمية والاجتماعية. كما نشط فيها لاحقاً رئيس الشاباتك الأسبق عامي أيلون، ورئيس الموساد الأسبق داني ياتوم، ورئيس حزب العمل الأسبق عمرا ممتناع.

وأجري الاستطلاع تمهيدا لمؤتمر هرتسليا في المركز 'بين المجالات'، وشمل عينة من اليهود فقط.

حول الثقة بالزعماء العرب:

- احتل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المرتبة الأولى، حيث أجاز بالإيجاب ٦٥% من المستطلعين.

-احتل المرتبة الثانية الملك الأردني عبد الله الثاني بنسبة ٦١%،

- زعماء دول الخليج بنسبة ٥٣%،

- المرتبة الرابعة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز بنسبة ٥٢%.

- في المرتبة الأخيرة قيادة السلطة الفلسطينية، حيث ٢٦% فقط من المستطلعين عن تقّتهم بها.

حول السلام:

افاد ٦٠% من اليهود يؤيدون اتفاق سلام إقليمي يشمل الفلسطينيين والدول العربية، في حين قال ١٧% إنهم يدعمون الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد، بينما قال ٧% إنهم يؤيدون الاتفاق الثنائي مع الفلسطينيين، وقال ٦% إنهم يدعمون ضم الضفة الغربية لإسرائيل.

وأن التسوية الإقليمية المشار إليها تشتمل على مبدأ 'حل الدولتين على أساس حدود ٦٧، مع تبادل مناطق، وإبقاء الكتل الاستيطانية تحت السيادة الإسرائيلية، وتكون القدس عاصمة إسرائيل، بينما تكون الأحياء الشرقية في القدس جزءا من العاصمة الفلسطينية، وكذلك إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، واتفاقيات تجارة وتطبيع علاقات مع الدول العربية'.

## أزمة قطاع غزة

كشفت صحافة العدو أن أحد المواضيع القريبة من الرئيس عباس في هذه المرحلة هو دراسة قرار الإعلان عن قطاع غزة إقليم متمرد؛ وهو القرار الذي وصف ب"سلاح يوم الحساب" على لسان المسؤول الفلسطيني؛ ويهدف للضغط على حركة حماس من أجل إعادة الحكم في قطاع غزة لأيدي الحكومة الفلسطينية.

في حال اتخاذ مثل هذا القرار سيتم إعلان حالة الطوارئ في قطاع غزة، وإصدار الرئيس عباس لمرسوم يعتبر فيه حماس حركة قانونية مما يمنع نشاطها، ويصادر ممتلكاتها، وإصدار أوامر اعتقال ضد قادتها، ووقف دفع أموال لموظفي القطاع العام في قطاع غزة.

بالإضافة لهذه الخطوات، ستتوجه السلطة الفلسطينية للمحكمة العليا الفلسطينية لحل المجلس التشريعي واعتباره غير شرعي، بالتالي رفع حصانة كافة أعضاء المجلس التشريعي، ويتبع ذلك حل الحكومة الحالية وتشكيل حكومة مؤقتة في مرحلة الطوارئ.

وهكذا قرار سيكون له تأثيرات بعيدة المدى ليس فقط على الصراع الداخلي الفلسطيني، بل سيشكل ضغط على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل والأردن ومصر ودول أخرى لتعمل من أجل حل سياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا الدور سيكون من خلال تدخل قوى إقليمية في موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وموضوع أزمة قطاع غزة.

بينما أفيد ان الجهات الأمنية الإسرائيلية وضعت في صورة القرار الذي يدرس حالياً من قبل الرئيس أبو مازن، إلا أن الجهات الأمنية الإسرائيلية قالت إنها لا تدعم مثل هذه الخطوة.

وكان قال عزام الاحمد ان هناك سلسلة من الاجراءات ستتخذ بشكل تدريجي؛ واعتبرت مصادر فلسطينية ان وقف السلطة لجزء من رواتب موظفي قطاع غزة، ووقف رواتب عدد من الأسرى، ووقف رواتب أعضاء المجلس التشريعي من حماس، وتخفيض المبالغ المدفوعة بدل أثمان الكهرباء بمثابة إشارة البدء باتجاه اعتبار قطاع غزة اقليم متمرد.

وكان المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان قد حذر من التدهور الحاد غير المسبوق في الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة وتفاقم أزماته بما يهدد حياة المدنيين ومستوى تقديم الخدمات الأساسية المتوفرة لما يزيد عن مليوني نسمة في القطاع المحاصر منذ أحد عشر عاماً.

ونبه إلى أن سكان القطاع يعيشون واحدة من أكثر الأزمات التي مروا بها شدةً منذ بدء فرض الحصار عليه عام ٢٠٠٦ بحيث تشهد جميع القطاعات الحيوية انهياراً غير مسبوق وتدهوراً يندر بأضرار طويلة الأمد؛ وان التفاقم الحاصل في أزمات قطاع غزة يأتي نتيجةً للقيود الإسرائيلية على حركة المعابر

التجارية، واستمرار إغلاق المنفذين الوحيدين للسكان في القطاع معظم الوقت (معبر بيت حانون/إيرز، ومعبر رفح).

وإلى جانب أزمة الوقود التي تفاقمت بشكلٍ خانق خلال الأشهر الماضية، فقد شكلت أزمات مستجدة - كأزمة تقليص رواتب موظفي السلطة الفلسطينية- واقعاً مأساوياً لمئات الآلاف من السكان الذين باتوا يعتمدون بشكلٍ أساسي على المساعدات الإنسانية والإغاثية، وهو ما ضرب القطاع الاقتصادي بشكلٍ غير مسبوق، ودفع بمئات التجار وأصحاب المشاريع إلى تقليص مساهماتهم نتيجةً للركود الاقتصادي الذي تفاقم بشكلٍ سريع خلال الأشهر القليلة الماضية.

وشهد القطاع الصحي في النصف الأول من العام ٢٠١٧ تردياً واضحاً، بحيث واجهت مستشفيات القطاع نقصاً حاداً في الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية بسبب الإغلاق شبه المستمر لمنافذ القطاع الرئيسية. ووصل عدد الأدوية التي انعدمت بالكامل في "مستودع أدوية غزة المركزي" إلى ١٧٠ صنفاً، بنسبة ٣٣% من إجمالي عدد أصناف الأدوية الأساسية، فيما لا يزال نحو ٣٧ صنفاً من أصل ٦٧ صنفاً من أدوية مرض السرطان معدومة في مستشفيات القطاع، وهو ما يعني أن نحو ٧٠% من الرعاية الطبية والخدمات المقدمة لمرضى السرطان باتت متوقفة بشكلٍ شبه كامل.

إلى جانب ذلك، يواجه القطاع الصحي عجزاً بنسبة ٤٠% في المستلزمات والمستهلكات الطبية (٢٧٠ صنف) وأكد المرصد أن نقص الأدوية والمستلزمات الطبية ليس التحدي الوحيد الذي يواجه القطاع الصحي حالياً، فلا تزال مستشفيات القطاع تواجه عجزاً ملحوظاً في الكوادر الطبية المتخصصة. وتحتاج وزارة الصحة في غزة سنوياً إلى توظيف ما يقرب من ٨٠٠ موظف جديد ضمن الكوادر العاملة في القطاع الصحي والتي مُنعت معظمها من السفر خارج القطاع لتلقي برامج تدريبية في تخصصات معينة .

ويصل عدد المرضى الذين يحتاجون إلى تحويلات طبية للعلاج في مستشفيات خارج القطاع إلى أكثر من ١٠,٠٠٠ مريض شهرياً، في الوقت الذي ترفض فيه السلطات الإسرائيلية التحويلات الطبية لقرابة ٥٠% من المرضى بشكلٍ عام، فيما لا يزال نحو ٢٠,٠٠٠ شخص -من بينهم حالات إنسانية ومرضيه- مسجلين للخروج عبر معبر رفح، وأشار المرصد ان السلطة الفلسطينية باتت ترفض -بشكلٍ غير معلن- الجزء الأكبر من التحويلات الطبية للعلاج في الخارج .

إلى جانب حالة ركود منذ بدء فرض الحصار على قطاع غزة، والذي شمل جميع معابر القطاع الاقتصادية بشكل تام "لكن الحالة التي يشهدها القطاع الاقتصادي خلال العامين السابقين تعتبر من أكثر المراحل سوءاً وتأثيراً على السكان". فالبطالة خلال الأشهر الأولى من العام ٢٠١٧ بلغت نحو ٤٣,٢% في قطاع غزة، مقارنة بنحو ١٨,٧% في الضفة الغربية، وارتفع معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة إلى نحو ٣٨,٨%، وهو ما يعد مرتفعاً جداً بالمقارنة مع الضفة الغربية، حيث يبقى معدل الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في قطاع غزة أعلى منه بمرتين ونصف في الضفة الغربية.

وعقب قرار السلطة الفلسطينية في شهر أبريل/نيسان الماضي تقليص رواتب موظفيها والبالغ عددهم نحو ٦٠ ألف موظف في قطاع غزة، بنسبة ٣٠% من رواتبهم الأساسية، فإن الجزء الأكبر من السكان باتوا عاجزين عن توفير الحاجات الأساسية لأسرهم وساهم في وقوع مزيد من الأفراد تحت خط الفقر.

في هذه المناخات تحركت حركة حماس باتجاه مصر حيث للخروج من واقع الازمة المتفاقمة؛ حيث كشف النقاب عن فحوى مذكرة التفاهم بين وفد قيادة حركة "حماس" برئاسة يحيى السنوار ووزير المخابرات العامة المصرية خالد فوزي، والنائب في المجلس التشريعي محمد دحلان، وقال ان المذكرة تحظى على ضمانات عربية وأجنبية كبيرة؛ وانها:

- ستبدأ بالمصالحة المجتمعية التي سيرعاها محمد دحلان شخصياً؛ وانها مبنية على توافق سياسي يستند الى وثائق الاجماع الوطني وثيقة الوفاق واتفاق القاهرة...
- تفاهم على ان يتم حل ازمة الكهرباء والمعبر؛ وان الامارات ستقدم عبر دحلان غطاء مالي للوقود الذي بدأ يدخل من مصر؛ الى جانب موافقة الامارات على تخصيص ١٥٠ مليون دولار لإقامة محطة طاقة تعمل على الطاقة الشمسية تقام في محافظة رفح.
- إعادة تفعيل لجنة التكافل والسير في المصالحة المجتمعية إثر لقاءات عديدة جمعت الطرفين في القاهرة.

وذكرت صحيفة هآرتس الصهيونية انه يجري، كما يبدو، طبخ اتفاق متشعب، يتعرج بين الامارات المتحدة، مصر، غزة والقدس. ويهدف هذا الاتفاق الى تعيين محمد دحلان رئيساً لحكومة موحدة في غزة

ورفع غالبية الحصار عن القطاع، من جانب مصر ومن جانب إسرائيل، وانشاء محطة جديدة للكهرباء في رفح المصرية بتمويل اماراتي، ومن ثم بناء ميناء.

وهي عملية اذا نجحت سوف تضع الرئيس عباس في الزاوية، وسيعمل دحلان على احتلال مكانه سواء بواسطة الانتخابات، او سواء من خلال الاعتراف بقيادته؛ وعمليا بدأت مصر بإرسال الوقود الى غزة بأسعار السوق، ولكن من دون الضرائب التي تفرضها عليها السلطة الفلسطينية، وخصصت الامارات مبلغ ١٥٠ مليون دولار لإنشاء محطة للطاقة، ويفترض بمصر ان تبدأ قريبا بفتح معبر رفح بشكل تدريجي امام البضائع والناس.

مع الإشارة إلى انه في حال استمر تدفق الوقود المصري فان السلطة في رام الله ستفقد ٣٥٠ مليون دولار سنويا؛ وسوف يتحسن وضع مالية غزة بما يمكنها من دفع رواتب موظفيها بشكل كامل عبر الاستفادة من الضرائب على الوقود الذي كانت تجبته حكومة رام الله.

صحيفة هآرتس قالت أنه لا يزال من المبكر التكهّن بما اذا كانت هذه الخطة ستتحقق بكاملها، أو إذا كانت حماس ستوافق على تعيين دحلان رئيسا لحكومة غزة، وهي خطوة قد تنتهي بالفصل الكامل بين غزة والضفة، خاصة بسبب الصراع طويل السنوات بين ابو مازن ودحلان؛ و تطبيق هذه الخطة من شأنه ان يحقق حلما مصرياً - اسرائيلياً؛ بالنسبة لمصر هذه الخطة تضمن وقف التعاون بين حماس وتنظيمات اراهابيه في سيناء، وفي هذا الإطار وتنفيذا للتفاهات شرعت الداخلية في غزة باقامة منطقة عازلة على حدود القطاع مع مصر؛ إلى جانب أن الخطة تعطي مصر سلما للتنازل عن الحصار الذي تفرضه على غزة، وامكانية فتح "سوق غزة" أمام البضائع المصرية. وبالنسبة لحكومة نتنياهو، تكمن الميزة الهامة في تعيين دحلان، المقرب من وزير الامن افيغدور ليبرمان، رئيسا لـ"دولة غزة". اذا تحقق هذا التعيين، سيضمن استمرار الشرخ بين غزة والضفة بشكل سيصعب جدا اجراء مفاوضات حول مستقبل المناطق، لكنه خلافا للوضع القائم حاليا، سيكون لإسرائيل شريكا شرعيا في غزة. رفع الحصار الذي لن تعد له اهمية كبيرة بعد قيام مصر بفتح معبر رفح، سيزود اسرائيل بمكاسب سياسية اخرى من شأنها ان ترفع عنها، ولو بشكل جزئي، الضغط الدولي، خاصة الامريكي، لدفع المفاوضات؛

ويمكنها من التهرب من الضغوط للتفاوض مع ابو مازن على الضفة؛ بمعنى أنه إذا تحققت هذه الخطة فإنها ستضمن الربح الجيد لكل الاطراف، باستثناء الرئيس عباس وطموح الفلسطينيين لإقامة دولة؛ صحيح

ان الخطة ستبقي لحماس السيطرة على الشؤون الأمنية ولن يتم تفكيك اسلحة التنظيم، لكنه سيكون لإسرائيل الشريك الذي يدعم المصالحة معها، وسيتم تحييد قطر وتركيا عن الضلوع في القطاع، وفي المقابل ستشكل مصر والامارات، صديقة اسرائيل الجديدة، حزاما امنيا لكل خرق للاتفاق.

والخطة ستكون تطبيق لفكرة نتياهو - ليبرمان حول أولوية الحل الاقتصادي للإلتفاف على الحل السياسي...

وخلافا للرأي القائل بأن التفاهات بين حماس ودحلان لا تخرج عن الإطار الوظيفي لإحداث بعض التسهيلات لغزة، ولن تكون تفاهات استراتيجية على الإطلاق، لاسيما لوجود اختلافات عميقة بين الطرفين. أكد ابرز شخصيات تيار دحلان أن التفاهات عميقة وتضمنت توافقات سياسية مستندة الى وثيقة الوفاق الوطني واتفاق القاهرة ...

والمتوقع أن يستخدم دحلان ومصر حاجات القطاع لاعادة تعويم دحلان سياسيا في الساحة الفلسطينية؛ وحماس كانت تفضل التفاهم مع عباس لكن الاخير أخذ ينفذ اجراءات ضد القطاع لم تبقي الكثير من الخيارات أمام حماس التي أصبحت على يقين أن ما ينتظرها من ابو مازن المزيد من الضغوط لذلك اتجهت نحو مصر ودحلان الذي ترعاه الامارات ؛ فيما يبدو أن ذلك عودة الى موقف الرباعية العربية لاعادة بناء ترتيب الاوضاع الداخلية الفلسطينية لتحضيرها للتسوية؛ وأوضح أن دحلان يريد الاتفاق مع حماس لإيجاد ساحة له في قطاع غزة، لذلك لجأ لتفاهات وظيفية مع حماس،

## تداعيات أزمة دول الخليج

صراع دول الخليج وما سبقه من وسم حركة حماس بالارهاب خلال مؤتمرات الرياض؛ أعطت انطباع بأن حماس دخلت في أزمة عميقة ربما تدفعها نحو الجمهورية الإسلامية ومحور المقاومة وتفقد علاقاتها العربية نظرا لتصنيفها كمنظمة إرهابية؛ ولكن ذهب حماس الى القاهرة والتفاهم مع المصريين ودحلان؛ خفف من الحصار ولكنه لم يلغية لتصبح حماس في واقع ترويض يجبرها بين حين وآخر على تقديم استحقاقات؛ تماما كما نفذت سياسة الاحتواء والترويض تجاه منظمة التحرير الفلسطينية التي كان يجري التواصل معها وفتح الخطوط والتفاوض وهي مصنفة إرهابية حتى مفاوضات اوسلو جرت والعدو



يعتبرها إرهابية؛ ولحد الآن بين الحين والآخر تتهم بالتحريض على الإرهاب؛ بمعنى أن الوصف بالإرهاب لا يشكل تهديد كبيراً بقدر خطورة القابلية للاحتواء والترويض؛ تحت وقع الحاجات الضاغطة

والمؤكد أن لقاءات القاهرة هي التي دفعت لتراجع عادل الجبير، وزير الخارجية السعودي عن إصاق تهمة "الإرهاب" بالحركة، وعدم ذكرها في القائمة التي أصدرتها السعودية وحلفاؤها في الإمارات والبحرين ومصر، وضمت أسماء ٥٩ شخصية ومؤسسة.

وهي اللقاءات التي قال عنها خليل الحية عضو المكتب السياسي لحماس؛ بأن اللقاء مع المصريين كان من أفضل اللقاءات حيث وعدت مصر بتخفيف المعاناة عن سكان قطاع غزة، وفتح معبر رفح بشكل منتظم، وفتح معبر تجاري لنقل البضائع من وإلى القطاع.

ويبدو أن حماس استفادت من درس سوريا؛ وحرصت على عدم تكرار الأخطاء السابقة؛ واعلنت حماس موقفاً حيادياً تجاه الازمة الخليجية الراهنة، وقال خليل الحية "نريد علاقات متوازنة مع الجميع لأننا لسنا جزء من هذه الازمة وتم حشرنا فيها"،

وهذا يفتح الباب أمام فرصة اقامة علاقات متوازنة الى حد ما اذا تحررت من ضغوط الحاجة؛ ومن هذه العلاقات العلاقة مع الجمهورية الاسلامية التي وصفها خليل الحية بأنها مستقرة وجيدة وحماس تسعى الى تطويرها، وهذا يرتبط بحجم الضغط الذي تتعرض له حركة حماس .

ومن تداعيات الأزمة كل هذا الانفتاح الإماراتي المصري السعودي المفاجيء الهادف الى سحب إمكانية استفادة قطر من الورقة الفلسطينية؛ كي لا تبدو انها تعاقب بسبب دعمها لحماس التي تقود المقاومة . وهو ما يقود الى القول ان عملية الترويض قد تنتقل من قطر الى الامارات ومصر؛ وان تحتل الامارات مكان قطر في دعم القطاع ماليا واقتصاديا عبر بوابة النائب محمد دحلان ، والبوابة المصرية؛ ولكن كل شيء بثمنه والذي لم يتضح بعد.

فالإعلان عن توصل وفد من «حماس» إلى نقاهات أمنية مع الحكومة المصرية، وأخرى سياسية مع النائب محمد دحلان الذي يقود جناحاً في «فتح» ويعيش مبعداً في الخارج بعد فصله من الحركة؛ جاء في وقت كانت مكانة «حماس» في غزة تتراجع، بسبب سلسلة الإجراءات والتقليصات التي اتخذتها السلطة

الفلسطينية في رام الله بحق القطاع، وكذلك مكانة دحلان بعد فشل عدد من الدول العربية في إقناع الرئيس عباس بإعادته إلى الحياة السياسية.

والتفاهات المصرية مع «حماس» نصت على قيام الأخيرة بحماية الأمن عبر الحدود، وقيام مصر بفتح معبر رفح في مرحلة لاحقة، بعد التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية الرسمية؛ أما التفاهات بين «حماس» ودحلان، التي جاءت في ختام أربعة اجتماعات طويلة في العاصمة المصرية، نصت على العمل المشترك على حل المشكلات التي تواجهها غزة، وسماع حركة «حماس» للجناح الذي يفوده دحلان بالعمل السياسي المفتوح في القطاع.

وعملها استفاد دحلان من الحقائق والتغيرات الأخيرة، مثل وجود قيادة جديدة لحركة «حماس» مركزها غزة، وممارسة سلطة عباس ضغوطاً جديدة على قطاع غزة أدت إلى تضرر الجمهور الواسع، وليس فقط حركة «حماس»، وحاجة مصر إلى سند في حرب الاستنزاف التي تخوضها في مواجهة الجماعات السلفية في سيناء، وبإدراك إلى جمع الأطراف الثلاثة للعمل على تحقيق المصالح المشتركة بينها.

- مصر، من ناحيتها، بحاجة إلى جهد أمني مساعد في غزة لحماية أمنها المهدد في سيناء، ومنع دخول أفراد من تلك الجماعات إلى القطاع بغرض الاختفاء والتحصير لهجمات أو العلاج.

- حماس في حاجة ماسة إلى متنفس لها من القطاع المغلق الذي يعاني من نقص شديد في كل شيء، من الكهرباء والماء إلى المال والعلاج والسفر.

- ودحلان بحاجة للعودة إلى الواجهة من جديد، خاصة في غزة، التي يحظى فيها بشعبية بين الجمهور، الذي يعتبره أملاً في المساعدة في فتح القطاع المغلق منذ إطاحة الرئيس الإخواني في مصر محمد مرسي، وقدم رئيس مناهض لـ «الإخوان المسلمين» التي تعتبر «حماس» فرعاً لها في فلسطين.

وما أعلنه خليل الحية بأن حماس بصدد تشكيل جبهة وطنية عريضة في غزة للتصدي للقضايا الوطنية ولسلوك السلطة الفلسطينية؛ على خلفية التنسيق بين حركة حماس وتيار دحلان إلى قطيعة مع السلطة في رام الله وتبلور استقلالية القطاع ككيان مستقل عن الضفة الغربية، كأمر واقع؛ وهو ما سيشكل عامل ضغط وتهميش للرئيس عباس الذي كان يدفع باتجاه انفجار الأمور في غزة باتجاه إسرائيل، بشكل يدفعها إلى حرب ساحقة في القطاع تقضي على حماس نهائياً ودفعه واحدة؛ ولكن إجراءاته قادت للعكس

حيث حمل مسؤولية الازمة؛ فعباس اتخذ هذه الإجراءات اعتقاداً منه انه يعاقب حماس، ويدفع سكان القطاع الى الثورة ضدها وضد ادارتها، ولكنه في واقع عاقب الشعب المحاصر، ودفع بحماس بقوة تجاه عدوه اللدود محمد دحلان .

وهو ما دفع الى حصر المفاوضات في المرحلة الاولى على الضفة والقدس وترك غزة الى المرحلة اللاحقة في وقت لاحق.

ومن تداعيات الأزمة الخليجية أنها دفعت لتراجع القضايا التي ركزت عليها قمم الرياض ؛ بمواجهة الارهاب واستهداف الجمهورية الاسلامية وحركات المقاومة؛ وتراجع في المواقف تجاه حماس في محاولة احتواء على ما يبدو بحيث لم نرى تنفيذ للموقف من حماس على انها حركة ارهابية ؛ بل العكس وجدنا انفتاح عبر مواقف مصرية واماراتية وتراجع السعودية عن إدراج أي اسماء من حماس على قائمتها للارهاب؛ وعلى ما يبدو أخذت الامارات ومصر تملأن مكان تركيا وقطر بالنسبة لحماس وقطاع غزة.

### جمعية "كسر الصمت"

جمعية كسر الصمت المناهضة للاحتلال تتشط في جمع شهادات تنشرها أحيانا لجنود صهاينه حالين وسابقين، حول انتهاكات ارتكبوها خلال أداء خدمتهم في المناطق الفلسطينية المحتلة.

ويتهم الكثير من مسؤولي اليمين الصهيوني بينهم العديد من الوزراء المنظمة الحقوقية بالخيانة، كما انهم سعوا لتحجيم نشاطها؛ وفي نيسان الماضي ألغى ناتنياهو اجتماعاً مع وزير الخارجية الألماني سيغمار غابريال بعد رفضه الغاء اجتماع مع اعضاء من "كسر الصمت" خلال زيارته لاسرائيل؛ ونشر مؤخرا كتاب حول الاحتلال شارك فيه أكثر من ٢٤ كاتباً من حاملي الجوائز ويعود ريعه لجمعية "كسر الصمت"؛ وتحظى الجمعية بالاحترام في الخارج لكنها مكروهة في اوساط الكثير من القادة الصهاينه؛ وهي بمثابة جهد موازي لجهود حركات المقاطعة التي تقضح ممارسات الاحتلال.

وعلى خلفية قول المتحدث باسم "كسر الصمت" دين ايزاكهاروف في كلمة أمام تظاهرة نظمها الجمعية مؤخراً أنه ضرب فلسطينياً خلال خدمته العسكرية في الخليل؛ أمرت وزيرة العدل الاسرائيلية ايليت شاكيد الشرطة بفتح تحقيق مع ايزاكهاروف بعد نشر تسجيل فيديو لخطابه على شبكة الانترنت.

وذكر بيان لوزارة العدل أنه "في هذا الفيديو يقول دين ايزاكهاروف إنه ضرب فلسطينياً ما أدى إلى تعرضه لنزيف وفقدانه الوعي بدون اي مسبب، وادعى أن هذا المشهد حصل أمام رؤسائه وجنود آخرين".

وقال يهودا شول العضو المؤسس في الجمعية أن ايزاكهاروف روى القصة ليلخص الطبيعة العنيفة للاحتلال الإسرائيلي؛ و"إذا كانت وزيرة العدل مهتمة حقاً بالتحقيق بما فعله الجيش في المناطق الفلسطينية المحتلة فيجب أن تحقق معي أيضاً"؛ وقال إن الجيش "استخدم فلسطينيين كدروع بشرية"، وأن المئات من مناصري الجمعية على استعداد لإعطاء شهاداتهم حول الانتهاكات المرتكبة خلال خدمتهم في الجيش.